

دراسة بعض العوامل الاقتصادية والسياسية على سعر الصرف العراقي خلال الفترة (2004-2018)

م.م.ايمن ابراهيم إسماعيل¹ م.د.ماردين محسوم فرج² م.م.احمد طه بيلال³

^{1,2,3} قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق
ahmed.bilal@univsul.edu.iq³ mardin.faraj@univsul.edu.iq² eman.ismaile@univsul.edu.iq¹

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية التي تؤثر على سعر الصرف العراقي خلال المدة (2004-2018)، ومن خلال هذا البحث تم قياس أثر كل من (مزداد العملة الأجنبية، عرض النقدي، الازمة المالية العالمية، عدم الاستقرار الامني) على سعر صرف العملة العراقية، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي، حيث تم تقدير النموذج باستعمال طريقتي (ARDL)، (OLS). ومن النتائج التي تم التوصل إليها، يتبين أن مزداد العملة الأجنبية ساهم في انخفاض سعر صرف الدينار العراقي، وأثر عرض النقدي (M1) سلبياً على سعر صرف الدينار العراقي، بينما هناك تباين في اثر العرض النقدي (M2) على سعر صرف الدينار العراقي في فترات حالية و فترات سابقة، بحيث ان اثر في فترة حالية كان إيجابياً بمعنى ان زيادة معروض النقدي ساهم في ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي، بينما اثر عرض النقدي في فترة سابقة (LM2(-1)) كان سلبياً وساهمت في تدهور سعر صرف الدينار العراقي. على الرغم من أهمية ظروف المحلية و العالمية و الاقليمية الا ان اثر الازمة المالية على سعر صرف الدينار العراقي لم يكن ذو أهمية إحصائية. وقد خلص هذا البحث الى ضرورة تحقيق التوازن بين القطاعي النقدي و الحقيقي عن طريق تناسب متوازن بين الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract

This study aimed at identifying the economic and non-economic factors that affect the exchange rate of the Iraqi dinar during the period (2004-2018). Through this research, the impact of (foreign currency auction, money supply, global financial crisis,) on the exchange rate of the Iraqi currency, The model was estimated using the OLS method, ARDL. Of the results reached, it turns out that the auction of foreign currency contributed to the decline in the exchange rate Iraqi dinar, and the impact of the presentation of cash (M1) negative on the exchange rate Iraqi dinar, While the effect of the presentation of cash (M2) on the exchange rate of the Iraqi dinar in current periods and previous periods, so that the impact of the current period was positive in the sense that the increase in money supply contributed to the high exchange rate of the Iraqi dinar, while the impact of the presentation of cash in the previous period (LM2(-1)) was negative and contributed to the deterioration of the exchange rate of the Iraqi dinar Despite the importance of internal and global conditions and regional but the impact on the exchange rate of the Iraqi dinar was not of statistical significance. This study concluded the need to achieve a balance between the monetary sectors And real by a balanced fit of the mass and the GDP.

هيكلية البحث:

وسيتم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين؛ **المبحث الأول**: سيتضمن استعراض بعض الدراسات والأدبيات السابقة في هذا المجال ثم إعطاء لمحة عامة حول سعر الصرف و أنظمة اسعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه، أما **المبحث الثاني** ففقد خصص لقياس أثر بعض العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية على سعر الصرف للدينار العراقي.

الدراسات السابقة:

هناك عديد من الدراسات النظرية والتجريبية التي تبرز العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية و سعر صرف العملة. فلقد أكدت التجارب الدولية أن تحرير أنظمة سعر الصرف ليس هو النموذج المثالي لكل حالات ولكل الدول (Mussa and others, 2000) (Ghosh, Ostry, and Tsangarides;2011) فإذا كانت الدول المتقدمة حققت نمواً مزدهدراً عن طريق تحرير النظام السعر الصرف فإن هذا يختلف في النامية نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجغرافية لهذه الدول (Sekat and Marie-Ange Vezanzones,2005) (IMF,2016). الا اننا بالرجوع الى واقع أنظمة أسعار الصرف في الدول النامية و بيان اهم العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات نعرض مجموعة الدراسات ذات الصلة، ومن بين اهم هذه الدراسات (Hassan, 2016) والتي هدفت إلى تحديد اتجاهات تقلبات سعر صرف الدينار العراقي مع تشخيص العوامل المؤثرة عليه. وركز هذه الدراسة على العوامل الاقتصادية متمثلة بـ(رقم القياسي للمستهلك، عرض النقود بمعناه الضيق، الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الصادرات الاجمالية الى الناتج المحلي الإجمالي) وتوصلت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها ان التقلبات في سعر صرف لدينار العراقي يؤثر سلبياً على المستوى العام للأسعار و أسعار المستهلك، ومع ذلك، فإن العرض النقدي، حجم الصادرات كنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي، والناتج المحلي الإجمالي، تأثرت بشكل إيجابي على سعر صرف الدينار العراقي خلال تلك الفترة (2003-2015). ودراسة (Al – aqrawi and yakoob,2014) حيث استهدفت بيان مفهوم سعر صرف الدينار العراقي وعرض العوامل التي تؤثر فيه خلال الفترة (1996-2011)، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعددة لإظهار طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وكل من (النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، سعر الفائدة، الميزان التجاري، ومعدل التضخم). توصلت الي ان هناك علاقة قوية بين المتغيرات المفسرة وسعر الصرف الدينار العراقي. وفي نفس الاتجاه قامت دراسة (شندي، 2006) بتحليل أثر كل من (عرض النقد، أسعار الفائدة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، الموازنة الحكومية، ميزان المدفوعات) على سعر الصرف للدينار العراقي خلال الفترة (1974-2000)، وتوصلت الدراسة إلى أن عرض النقد وأسعار الفائدة والموازنة الحكومية تفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف. وفي دراسة أخرى لـ (داغر و محمد، 2017) فقد ركزت على تأثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراق خلال الفترة (2004-2015) وتوصلت دراسية الى ان نافذة بيع العملة نجحت في سيطرة على سعر الصرف و استقر نسبياً مما أدى الى استقرار الأسعار و القوة الشرائية في الاقتصاد، الا ان هذا النجاح كان على حساب الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي. لكنها تبقى الأداة الفاعلة الوحيدة لدى السلطة النقدية في ظل الظروف الخاصة التي يعيشها الاقتصاد العراقي.

على الرغم من أهمية العوامل الاقتصادية و أثرها على سعر الصرف، الا ان هناك مجموعة العوامل الأخرى متمثلة بالعوامل الأمنية و السياسية التي تؤثر على سعر الصرف العملة، في هذا المجال نركز على الدراسة (Maitha at el,2017) استهدفت أثر الإرهاب و عدم الاستقرار الأمني على الليرة التركية مقابل الجني الإسترليني. وتم قياس هذا الأثر في اجل القصير والاجل الطويل باعتماد على النموذج (ARDL) وتوصلت دراسة الى ان زعزعت الوضع الأمني اثر سلبياً على سعر الليرة تركية لكن ان هذا الأثر يكون طفيفاً. ودراسة (شليمون، 2017) استهدفت الى تحديد أهم العوامل المحددة لاتجاهات سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، ومن ثم تحليل تلك العوامل متمثلة بـ(العوامل الحقيقية و النقدية و السياسية بالإضافة الى التوقعات و نافذة بيع و شراء العملة الأجنبية) وتحديد أثارها السلبية. وأوصت دراسة بضرورة تعديل سعر الصرف للدينار العراقي الاستنادا الى العوامل الاقتصادية.

وهناك مجموعة من الدراسات منها (Rashid & Saedan,2013) التي ركزت على اثار الازمة المالية لعام(2008) على الأسعار الصرف في مجموعة من البلدان الناشئة (مصر، تركيا، هند و تاييلاند) خلال الفترة (2008-2012)، وتوصلت الدراسة الى ان اثار الازمات المالية تختلف بين الدول العينة البحث كما ان يمكن تقليل الاثار هذه الازمات على سعر صرف العملة في هذه الدول من خلال اتباع سياسات

اخذ القرارات خاصة بالنظام سعر الصرف وذلك لتخفيف الاثار السلبية للازمات المالية.بينما اكد دراسة (Kohler,2010) على الأثر الازمة المالية العالمية الأخيرة في (2007-2009) على انخفاض سعر الصرف العملة في مجموعة الدول مقابل العملات الأخرى متمثلة (الدولار الأمريكي و الين الياباني و الفرنك السويسري)، واستنتجت الدراسة الأثر الازمة المالية العالمية الأخيرة كانت اشد و اقوى مقارنة بالازمات التي مجموعة الدول اسبوية وروسيا ورجع هذا تأثير الى فرق السعر الفائدة في هذه الدول وان كل تعتبر كل من (الدولار الأمريكي و الفرنك السويسري) من عملات الملاذ الامن ويزداد احتياط بها.

المبحث الأول: الأطار النظري للمبحث
أولاً: مفهوم سعر الصرف وأنواعه

يشكل سعر الصرف أساساً في التعاملات التجارية و المالية فيما بين الدول، وفي تلبية احتياجات التعامل المحلي من العملات الأجنبية، ويؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبغض النظر عن نوع الأنظمة الاقتصادية المطبقة في الدول. يعرف سعر الصرف لعملة بأنه "نسبة مبادلة هذه العملات بالعملات الأخرى" ويعبارة أخرى فإن سعر الصرف الأجنبي هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقوماً بعدد من الوحدات العملة المحلية. يعد سعر الصرف إحدى الأدوات التي تستخدم في توجيه سياسات الاقتصادية سواء كانت النقدية أو المالية، و إن إستقرار سعر الصرف الأجنبي يعطي حافزاً جيداً لتحقيق تنمية الصناعة المحلية ومقاومة التضخم والنمو الاقتصادي ورفع مستويات الإنتاج فاستقراره يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلد (Eichenbaum et al, 2017).

يعتبر سعر الصرف اداة ربط بين اقتصاد مفتوح و باقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف و الاسعار الدولية. في ضوء تشابك وتداخل العلاقات الاقتصادية الدولية، فضلاً عن الازمات الاقتصادية الدورية والمفاجئة يصبح الاختيار بين أنواع أنظمة أسعار الصرف مرهونا بمعطيات و ظروف والواقع الاقتصادي للاي بلد، وتأسيساً على ذل فإن أسعار الصرف اتخذت اشكالا و انواعاً مختلفة يمكن إدراجها كالآتي:

- سعر الصرف الإسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد
- سعر الصرف الحقيقي: يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ويعبر هذا النوع من أنواع أسعار الصرف عن العلاقة العكسية بين القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي وسعر الصرف الحقيقي الذي يتأثر بتلك القدرة ويرتبط معها بعلاقة عكسية .

تلعب حركة المعاملات الدولية دوراً كبيراً في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام الصرف المعمول به من أجل ذلك أكد الاقتصاديون على ضرورة اختيار نظام صرف ملائم للاقتصاد من خلال إبرازهم لمزايا و عيوب كل من أنظمة الصرف الثابتة والوسيلة والمرنة. ويصنف أنظمة سعر الصرف كما يلي (Gnimassoun, 2015) (Williamson, 2004):

نظام سعر الصرف الثابت: وفقاً لهذا النظام تكون مركزية القرار الاقتصادي والنقدي لفائدة البلد الرائد، بالرغم من كون عملية التثبيت جد مقيدة ومتعبة، إذ أنه وكنتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية قد يسمح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد، فيحدث تخفيض لسعر العملة المحلية. لذا تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، إذ أن العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إدارياً وليس على مستوى السوق، وطالما أن تلك العلاقة تتم على مستوى البنوك، وأنه لا يوجد إلا عملة واحدة تسعر على مستوى أسواق الصرف فإن احتياطات سعر الصرف توضع تحت تصرف البنك المركزي للعملة القوية. وعلى الرغم من سهولة تطبيقه الظاهرية إلا أن أهدافه وطموحاته الاقتصادية جد معقدة ومتشابكة، فهو يتضمن أن العملة القوية (التي تحظى بتسعير في سوق الصرف) يجب أن تتحمل العجز المتوقع عند البلد الشريك، وباعتبار أن هذا الأخير قد أصبح محمياً من أخطار تقلبات الصرف فإن للبلد المحور الحق في النظر إلى ما يخص العوامل التي من شأنها الضرر بالحسابات الخارجية لشركائه (ارتفاع الأسعار، الزيادة في حجم النقود المتداولة، عجز داخلي... الخ

نظام سعر صرف عائم: يتحدد هنا سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والأجنبية، حيث يكون الطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، والعكس صحيح ف. إذا ساد في سوق الصرف الأجنبي أي سعر أعلى من السعر التوازني، فإن هناك عرضاً متزايداً للعملة الأجنبية سيؤدي إلى تخفيض السعر إلى السعر التوازني، وهو ما يسمى ب التكيف التلقائي للسوق، حيث تعتمد تكيفات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على مرونة الطلب المحلي على المستوردات الأجنبية ومرونة الطلب الأجنبي على السلع المحلية

نظام سعر صرف وسيط: وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضاً وارتفاعاً بحدود معينة في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والحر فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني و حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها تماشياً مع مستوى احتياطاتها من العملة الصعبة وعلى أساس وضعيات ميزان مدفوعاتها، لأن (Stanley Fisher) يعتبر أن هذه الأخيرة لا تتصف بخاصية عدم الاستقرار رغم الأزمات، ولكن بطبيعة السياسات غير المترابطة في إدارتها، وذلك كان بسبب فشل بعض الدول في تطبيق هذا النظام بفعالية.

تقوم الدول التي تتبع هذا النظام بتحديد الفارق بين عملتها والعملة المرجعية (ذهب أو عملة ذات قبول عام أو سلة عملات) والإعلان به للمؤسسات الدولية، وتتعهد البلد بأن يكون سعر صرفه الفعلي متماشياً مع ما تم التصريح به وفق

حدود مجال معين يتفق عليه، حيث إذا خرج سعر الصرف للعملة الأجنبية عن ذلك المجال تجد السلطات النقدية نفسها مجبرة على منع ذلك من خلال تدخلات مباشرة (عن طريق بيع أو شراء العملات الأجنبية لإعادة التوازن)، أو بطرق غير مباشرة (بتعديل معدلات الفائدة للتأثير على اتجاه وحركة رؤوس الأموال)، أو اتخاذ إجراءات من شأنها تعديل المبادلات الخارجية، فإذا لم يستطع البنك المركزي التدخل أو امتنع إطلاقاً الدفاع عن مسار عملته، فإن ما ينتج عنه هو تعديل الفارق الأساسي (تحسن أو تدهور) (أحمد، فواد، 2013: 116)

ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تلعب ظروف العرض و الطلب دوراً حاسماً في التأثير و تحديد أسعار الصرف فضلاً عن التنبؤ بها من الناحية، و من الناحية الأخرى هناك العوامل الأخرى التي تصنف تحت مسمى العوامل غير الاقتصادية تؤثر في سعر الصرف العملة. لذا يهدف هذا الجزء الى تحديد العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

أ: العوامل الاقتصادية

1- **عرض النقد** : يعد من بين أهم المؤثرات في سعر الصرف، إذ ان هذا المتغير يقيس علاقة مهمة بين العملة المحلية للبلد والعملة الأجنبية، وان زيادة في عرض النقود تعني تخفيض قيمة العملة المحلية ازاء العملات الاجنبية فان عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة للحصول على عملة واحدة من العملة الاجنبية سيصبح اكبر، اي ان سعر الصرف الاجنبي سيصبح اكثر ويحصل العكس عندما ينخفض عرض النقود فانه سيدفع نحو تخفيض سعر الصرف الاجنبي. (شندي، 2006، 61)

2- **اسعار الفائده** : تؤثر اسعار الفائده في اسعار صرف العملة الوطنية بشكل غير مباشر فأخفاض اسعار الفائده مع توفر فرص استثماريه يؤدي الى زيادة الطلب على رؤوس الاموال بهدف استثمارها مما يؤدي الى تحسن سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى (الجبوري، 2015: 57)

2 - **التضخم** : اذ يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية، الى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملة الاخرى وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي الى زيادة عددالوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحده واحده من عملة اجنبية مقابله لها(الجبوري، 2015، 56).

3 - **الموازنة العامة**: تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على أسعار الصرف، ففي حالة الفائض فيها (زيادة الايرادات العامة عن النفقات العامة) سيدعم ذلك العملة المحلية ومن ثم زيادة الطلب عليها وارتفاع سعر صرفها مقابل انخفاض سعر صرف الدولار والعكس صحيح في حالة العجز (وارتان، 2016، 292)

4 - **ميزان المدفوعات** : يعد التوازن والأختلال في ميزان المدفوعات من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف لكون ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة العجز في ميزان المدفوعات في البلد، يعني ذلك دفع البلد باتجاه زيادة الطلب على العملة الأجنبية لسداد ذلك العجز مقابل انخفاض طلب الاجانب على عملته (انخفاض قيمة عملته وسعر صرفه امام العملة الأجنبية) اي ان زيادة سعر صرف الدولار سيؤدي الى ان تجعل السلع المحلية رخيصة بالنسبة الى الاجانب مقارنة بالسلع في الخارج اي زيادة التصدير وفي الوقت نفسه، تصبح السلع الأجنبية أكثر غلاء من وجهة النظر المقيمين ومن ثم تخفيض الاستيراد اي مع زيادة صادرات وانخفاض الاستيرادات سيعود ميزان المدفوعات الى التوازن والعكس الصحيح في حالة الفائض (وارتان، 2016، 292)

5 - **الاحتياطيات الأجنبية** : ان استخدام الاحتياطيات الأجنبية كاحد العوامل المؤثرة في حركة اسعار الصرف يعود الى ان الدول تحتفظ باحتياطي النقد الاجنبي لمقابلة الاستيرادات والمدفوعات الخارجية، حيث ان توفر احتياطيات كبيرة من النقد الاجنبي يؤدي الى دعم العمالة الوطنية والحفاظ على استقرار سعر صرفها وحمايته من التدهور، والذي قد ينتج من الصدمات الداخلية او الخارجية (شليمون، 2017، 5).

6 - **مزادات العملة الأجنبية**: اتبعت العديد من الدول النامية التي مرت بمرحلة انتقالية سواء تعرضت لازمة الاقتصادية او رغبتها بالاندماج في اقتصاد العالمي، توجهات جديدة في إدارة السياسة النقدية من خلال تعميق اليات السوق و استخدام الأدوات الكمية بما يتناسب وتطور أنظمتها المالية وقدرة الوساطة المالية فيها. يمثل اداة تدخل مباشرة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني عن طريق (نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية) بحيث يخضع سوق الصرف لتدخل الحكومة من خلال البنك المركزي وبنسب مختلفة من دولة الى أخرى، حيث يشارك البنك المركزي في المعاملات المالية الدولية والتي من خلالها تؤدي تدخلات البنوك المركزية الى التأثير في أسعار الصرف تلك البلدان او تحديدها احياناً عن طريق بيع وشراء العملات الأجنبية.

ب: العوامل غير الاقتصادية

هناك العوامل عديدة تؤثر على سعر الصرف وتتغير هذه العوامل من الدولة الى اخر الا إننا بالرجوع الى الدراسات (Rashid & Saedan, 2013) و (Maitha and other, 2017) من هذه العوامل نركز على :

1- الأضطرابات والحروب: تلعب الاضطرابات والحروب دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة وسعر الصرف بشكل خاص؛ إذ يتأثر القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي يكون الوضع الاقتصادي للبلد حرجاً نسبياً ويفقد البلد الثقة في عملتها نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وبذلك تنخفض قيمة عملتها المحلية.

2- الأشاعات والأخبار: تعتبر من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها؛ إذ إنها تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، ثم تعود العملة الى وضعها الطبيعي بعد زوال الأشاعة أو الخبر. وان سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الاشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعاً لاستجابات المتعاملين فيه.

3-الاستقرار السياسي والامني: يترك الاستقرار السياسي والامني اثاراً ايجابية في قيمة العملة المحلية وبالتالي تتحسن اسعار صرفها اتجاه العملات الاجنبية، ويكون عاملاً مساعداً في تحسن الاوضاع الاقتصادية وارتفاع مستويات الإستثمار والانتاج ومستويات الدخل مما يعطي ثقة اكبر لحالة الإقتصاد بشكل عام وقيمة العملة بشكل خاص.

المبحث الثاني: الاطار التطبيقي للبحث

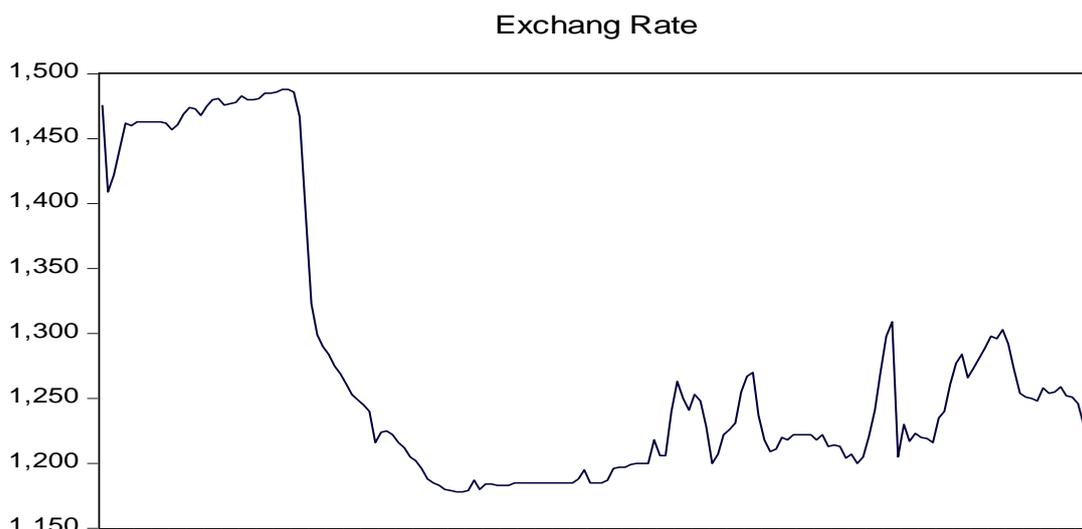
أولاً: متغيرات البحث

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر سعر صرف الدينار العراقي، تعتمد على الجانب النظري الدراسات السابقة، وتوفير الإحصائيات حول هذه المتغيرات خلال فترة التي سيتم دراستها، وطبيعة النموذج القياسي وتحديد متغيرات النموذج.

ومن أجل تحديد أثر العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية على سعر العملة العراقية وبالرجوع الى الدراسات البنك المركزي العراقي ودراسة كل من (Rashid & Saedan,2013) (Maitha and other,2017) (Hassan ,2016) (داغر و معارج،2015)،(داغر ومحمد،2017)، تم اختيار المتغيرات وهي كالآتي:

1. سعر صرف الدينار العراقي: شهدت سعر صرف الدينار العراقي خلال الفترة الدراسة تحسناً ملموساً نتيجة تمكن البنك المركزي العراقي من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير معتمداً على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لتحقيق أهدافه المتمثلة في خفض معدلات التضخم والاستقرار العام للأسعار و النمو الاقتصادي، إذ سجل سعر صرف (1453) في سنة(2004) واستقر ليصل الى(1200) في (2018).

الشكل (1): تطور سعر صرف الدينار العراقي للمدة(2004-2018)

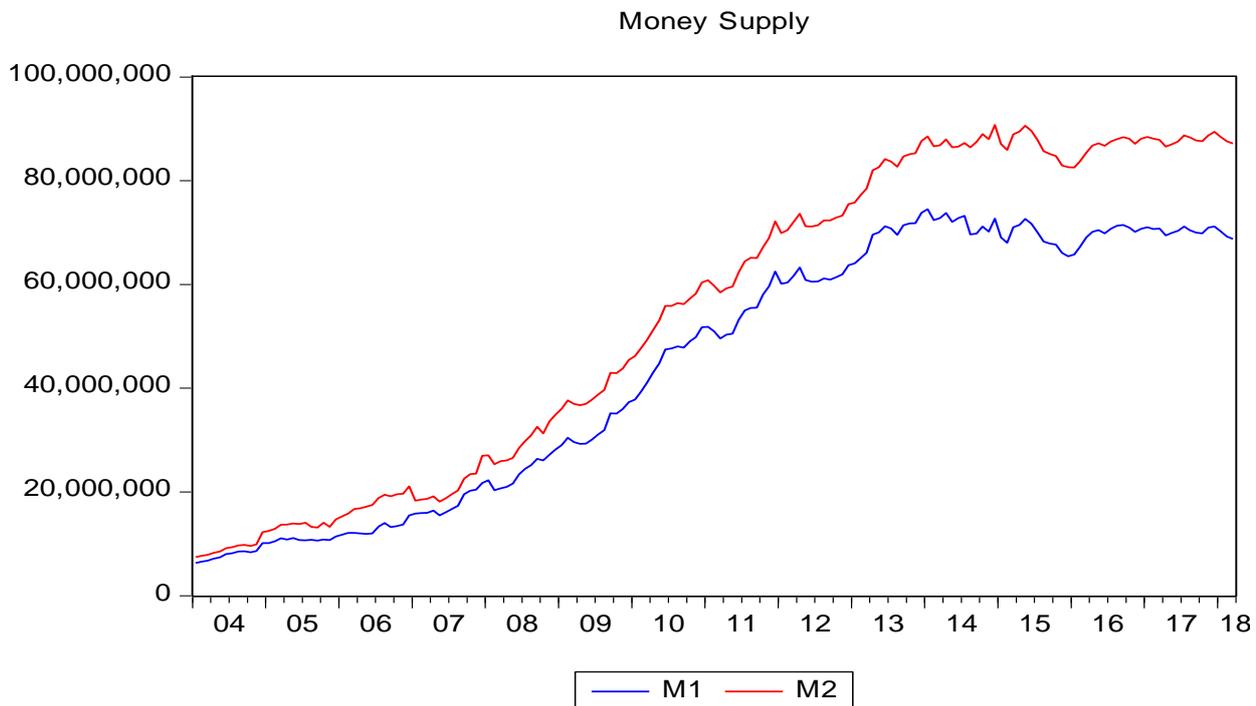


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي(2004-2018)، التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، لسنوات(2004- 2018) ، مديرية العامة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق.

2. العرض النقدي: على الرغم من محاولة السلطة النقدية في ظل تشريعها الجديد للجوء الى تفعيل معدل الفائدة من اجل جذب الودائع المختلفة، إلا ان اعتماد في المزداد للسيطرة على الكتلة النقدية ساهمت في انخفاض نسبة العملة في التداول من (70.5% في سنة 2004) الى (50%) في سنة (2014)، يجدر الإشارة هنا الى ان نمو عرض النقدي في الاقتصاد العراقي (الاقتصاد الريعي) تتأثر بعوائد النفطية، حيث ان تضخم الكتلة النقدية باستمرار زيادة الطلب الحكومي لتغطية نفقاتها المتنامية. وإذا ما تابعنا تغيرات عرض النقود خلال (2004-2018) مع الحركة المناظرة والمحفزة لها لانفاق العام. لتوصلنا الى ان استقلالية البنك المركزي تقنياً واجهة معضلة في التحرر من القيد الحكومي ليس بصورة تمويل العجز بل بصورة تمويل الانفاق العام المتنامي بشكل الكبير خلال هذه الدراسة نعتمد على (عرض النقدي الواسع و العرض النقدي أوسع). ويبين تغيرات الشهرية في عرض النقدي خلال المدة الدراسة في الشكل رقم(2)

الشكل(2): تطور عرض النقدي في العراق للمدة (2004-2018)

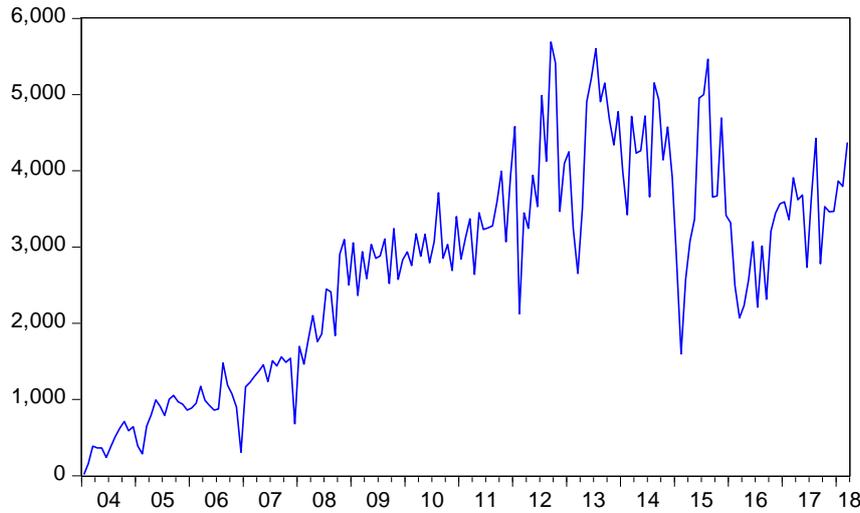


المصدر: من الاعداد الباحثين باعتماد على:

- البنك المركزي العراقي (2004-2018)، التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، لسنوات (2004- 2018) ، مديرية العامة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق

3. مزداد العملة الأجنبية: هو عبارة عن سوق للعملة الأجنبية يلتقي فيها الطلب على هذه العملة بالعرض منها ومن ثم يتكون سعر الصرف. وقد ظل سعر الصرف مستقراً في العراق لفترة طويلة بسبب نجاحنا في استخدام الحجم المتزايد من العملة الأجنبية في توفير المرونة والاطمئنان في مقابلة الطلب. ان عملية تحديد سعر الصرف يجب ان تجري بسلاسة لان عرقلتها ستؤثر على الطلب على الدولار والطلب الذي ستنم عرقلته سيضيع من السوق وسيكون هذا الإشباع بسعر صرف أعلى وبالتالي يحصل الارتباك في السوق ويكون هذا مقدمة لتعدد أسعار الصرف، الأمر الذي يعرقل اتخاذ القرارات الاقتصادية وتنفيذها. بدأ التذبذب في سعر الصرف في عهد الإدارة السابقة في بداية العام 2012، وكان ذلك نتيجة لظروف خارجية اتسمت بشدتها، وهي تلك المتعلقة بالأحداث في سوريا وإيران (IMF, 2012)،. وقد أدت تلك الظروف الى زيادة كبيرة في الطلب على الدولار الأمر الذي رفع من سعره في السوق. لقد أدى ذلك بالإدارة السابقة الى تقييد العرض كرد فعل لهذه التغيرات الأمر الذي أدى الى اشتداد التذبذب كما هو موضح في الشكل رقم(3).

الشكل(3): تطور مزاد العملة الأجنبية في العراق



المصدر: من الاعداد الباحثين باعتماد على البيانات الملحق رقم(1)

المصدر: من الاعداد الباحثين باعتماد على:

- البنك المركزي العراقي(2004-2018)، التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، لسنوات(2004-2018) ، مديرية العامة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق

4. المتغيرات الوهمية: هناك مجموعة من العوامل الأخرى يمكن ان تؤثر على سعر صرف العملة العراقية منها: الازمة المالية العالمية في سنة 2008 تعتبر من العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي حسب دراسة كل من (Kohler,2010, Rashid & Saedan,2013) و التي بدأ تأثيره في بداية سنة (2009) في العراق. كما ان الظروف السياسية و الأمنية التي يمرين بها الاقتصاد العراقي خلال السنوات الأخيرة تعتبر من العوامل المؤثرة على اقتصاد بشكل عام وكافة المتغيرات الكلية و بالرجوع الى الدراسة (IMF,2016) لذا تم استخدام هذين مؤشرين في النموذج القياسي.

ثانياً: توصيف نموذج القياس الاقتصادي

إشتمل البحث على متغيرات سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي كمتغير تابع والمعروض النقدي ومزاد العملة الأجنبية كمتغيرات توضيحية وكل من(الازمات المالية والحروب) كمتغيرات وهمية، تم الاعتماد على البيانات المنشورة في البنك المركزي العراقي، وغطت البيانات الشهرية من بداية سنة(2004) لغاية(مارس 2018). بعد التعرف على المتغيرات المكونة للنموذج القياسي واستناداً لما تم ذكره آنفاً فإن البحث تنطلق من النظرية الاقتصادية بصياغة الفروض بشكلها الرياضي ثم العشوائي، ومن ثم توصيف نموذج القياس الاقتصادي للعلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. وتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، حيث يعد هذا الأخير، المرحلة الأساسية في بناء النموذج القياسي وشكل منظومة المعادلات كما يلي:

$$EX=F(M1,M2,SFX,D1,D2) \text{ معادلة رقم(1).....}$$

ويتم استخدام صيغة اللوغاريتمية مزدوجة لمنظومة المعادلات النموذج وصيغته:

$$LEX_t = \beta_0 + \beta_1 LSFx_t + \beta_2 LM1_t + \beta_3 LM2_t + \beta_4 DI_t + \beta_5 D2_t + \varepsilon_t \text{ نموذج رقم(1) ...}$$

حيث إن

EX_t سعر صرف الدينار العراقي خلال سنة (t)

SEX_t مزاد العملة الاجنبية خلال سنة (t)

$M1_t$ عرض النقد بمعنى الواسع خلال سنة (t)

t عرض النقود اوسع خلال سنة (t)

$D1$ الازمة المالية العالمية خلال

D2

عدم الاستقرار الأمني و السياسي

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$

معلمات للمتغيرات في المعادلة والحد الخطأ

يلاحظ أن النماذج منظومة ذات طابع احتمالي، لهذا تم إدراج حد للخطأ، والذي ينبو عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في سعر الصرف والتي لم يتم إدراجها في البحث.

ثالثاً: تقدير معلمات النموذج القياسي

تأتي هذه الخطوة بعد قيامنا بتوصيف وصياغة النموذج القياسي بالصورة الصحيحة، إذ يتم استخدام طرق عديدة للحصول على تقدير معلمات النموذج من أهمها:

أ: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Unite Root)

سنقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وذلك باستخدام جذر الوحدة من اجل تجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف والنتائج المظلمة، ويوجد عدة اختبارات لجذر الوحدة، ومن اهم الطرائق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذور الوحدة هو اختبار (Fuller-Dicky Augmented)، يتم اختبار فرضية العدم والتي تعني وجود جذر الوحدة او المتغير غير المستقر إذا كانت القيمة المطلقة (t) المحسوبة أصغر القيمة المطلقة (t) الجدولية، وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى لكن بعد اخذ الفروق، والفرضية البديلة التي تدل على اسقرار السلة وذلك اذا كانت القيمة المطلقة (t) وعليه ترفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة أي ان السلسلة تكون مستقرة

الجدول(1): نتائج اختبار ديكي فولر (لجذر الوحدة) للمتغيرات المدروسة عند المستوى لمدة(2004-2018)

| القيمة الحرجة مع الحد الثابت | | | قيمة (ADFt-statistic) | المتغيرات |
|------------------------------|-----------|-----------|-----------------------|----------------------|
| مستوى 10% | مستوى 5% | مستوى 1% | | |
| -2.575844 | -2.878413 | -3.468980 | -10.96176 | سعر الصرف |
| -2.575844 | -2.878413 | -3.468980 | -17.52712 | مزاة العملة الأجنبية |
| -2.575899 | -2.878515 | -3.469214 | -11.15472 | عرض للنقد M1 |
| -2.575899 | -2.878515 | -3.469214 | -12.50890 | عرض للنقد M2 |

الجدول من اعداد الباحثين باعتماد على البرنامج (Eviews9)

يتضح لنا من الجدول رقم (1) عند مقارنة القيمة (ADFt-statistic) التي تساوي (-10.96) للسعر الصرف مع القيمة الحرجة والتي تساوي (-3.468980) في مستوى (1%) ان السلسلة مستقرة في مستواها مع وجود الحد الثابت لسعر صرف العملة وكذلك بنسبة لمتغيرات البحث، وهذا يعني قبول فرضية بما ان المتغيرات قيد البحث والنموذج القياسي مستقر في مستواها بوجود حد ثابت، أي اننا نرفض الفرضية العدم التي تؤكد على وجود جذر الوحدة وبالمستوى (5%). توضح نتائج الجدول التالي أن جميع المتغيرات في المستوى (Level) لا توجد عمليات جذر الوحدة. وبالتالي، فإن النتائج ترفض الفرضية الصفرية في شكل المستوى. بالإضافة إلى ذلك، تصبح جميع المتغيرات ثابتة على جميع المستويات المعنوية (10%، 5%، 1%).

ب: اختبار التكامل المشترك

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وتهدف هذا الاختبار الى توضيح مدى وجود توازن طويل الاجل بين المتغيرات، وان اهم النماذج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك متمثلة منهجية (Juselius and Johansen) (Granger- Engel)، تعد منهجية انجل جرانجر من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمد على اختبار الفرضية العدم القائل (بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) وذلك من خلال اعتماد على القيمة الحرجة (Critical Value) ومقارنته بالقيمة (Trace stastic)، فإذا كانت قيمة (Trace stastic) أكبر من القيمة (Critical Value) نقبل الفرضية الصفرية الخاصة بعدم وجود التكامل المشترك.

الجدول(2):نتائج إختبار التكامل المشترك لمتغيرات البحث للمدة(2004-2018)

| الفرضية الصفرية | قيمة (Trace Statistic) | القيمة الحرجة مستوى 5% |
|--|------------------------|------------------------|
| لا يوجد** | 69.02255 | 47.85613 |
| على الأقل 1 | 32.21621 | 29.79707 |
| على الأقل 2 | 16.84873 | 15.49471 |
| على الأقل 3 | 6.961618 | 3.841466 |
| **يشر النتائج الاختبار وجود(4)متجهات متكاملة *رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوي(5%) | | |

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين باعتماد على البرنامج (Eviews9)

ان النتائج في الجدول رقم(2) تؤكد لنا ضرورة رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ذلك لان القيمة المحسوبة لاحصائية الأثر أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية (0.5) أي التكامل مشترك وعدد متجهات تكامل المشترك هو(4)متجهات.

ج: اختبار السببية (Causality)

تعتمد اختبار السببية في نماذج السلاسل الزمنية على(Clive Granger) ، لغرض توضيح وتحديد ايجاد العلاقة السببية بين تلك المتغيرات الاقتصادية، سوف نقوم بالاستعانة باختبار(Granger Causality) الذي يسمح بمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات الآتية: عرض النقد الضيق، عرض النقد الواسع،مزاد العملة الأجنبية وسعر الصرف لمدة(2004-2018).

الجدول رقم(3): نتائج تقدير الاختبار (Granger Causality) لمتغيرات البحث

| اتجاه السببية(الفرضية الصفرية) | | F-statistic | prob | القرار النهائي | |
|--------------------------------|---|-------------|---------|----------------|---|
| LSFX | → | LEX | 2.45080 | 0.0894 | + |
| LEX | → | LSFX | 6.62599 | 0.0017 | - |
| LM1 | → | LEX | 0.86075 | 0.4247 | - |
| LEX | → | LM1 | 3.46799 | 0.0335 | + |
| LM2 | → | LEX | 0.35801 | 0.6996 | - |
| LEX | → | LM2 | 6.31737 | 0.0023 | + |
| LSFX | → | LM1 | 2.58277 | 0.0786 | + |
| LM1 | → | LSFX | 20.8043 | 9.000 | - |
| LSFX | → | LM2 | 2.36223 | 0.0974 | + |
| LM2 | → | LSFX | 17.8040 | 1.000 | - |
| LM2 | → | LM1 | 0.41747 | 0.6594 | - |
| LM1 | → | LM2 | 2.91128 | 0.0572 | + |

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين باعتماد على البرنامج (Eviews9)

+ وجود العلاقة السببية بين المتغيرات
_ عدم وجود العلاقة السببية بين المتغيرات
يتبين من خلال الجدول الرقم(3):

- إن هناك علاقة سببية بين سعر الصرف للدينار العراقي و مزاد العملة الأجنبية عند مستوى المعنوية(0.010) من جهة و تؤثر مزاد العملة الأجنبية على سعر الصرف عند مستوى المعنوية(0.05)من جهه اخرى.
- رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود العلاقة بين عرض النقد (M1) وسعر صرف الدينار العراقي، لأن القيمة الاحتمالية (0.4247) أكثر من (0.05). بينما ان سعر صرف يؤثر على عرض النقود (M1) لان قيمة الاحتمالية اقل من (0.05).
- وهناك علاقة سببية بين سعر الصرف الدينار العراقي وعرض النقد الواسع لان القيمة الاحتمالية الأقل من (0.05) هذا يعنى ان سعر صرف الدينار العراقي يؤثر على العرض النقود بالمعنى الواسع.

رابعاً: تقدير النموذج

بعد التأكد من تحقيق سكون السلاسل الزمنية ووجود تكامل مشترك طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة. سوف نقوم بتقدير النموذج القياسي وذلك خلال الاعتماد على طريقة مربعات الصغرى وARDL

الجدول رقم(4): نتائج تقدير النموذج(OLS) خلال الفترة(2004-2018)

| Variable | Cof. | Std. Error | t-statistic | Sig. | R ² |
|--------------------|-----------|-------------|-------------|--------|----------------|
| Constant | 8.156427 | 0.09890 | 82.46976 | 0.0000 | 0.85 |
| Lsfx | -0.018535 | 0.00636 | -2.91099 | 0.0041 | |
| Lm1 | -0.388378 | 0.050741 | -7.654164 | 0.0000 | |
| Lm2 | 0.335927 | 0.052846 | 6.356744 | 0.0000 | |
| D1 | -0.075244 | 0.005971 | -12.60148 | 0.0000 | |
| D2 | -0.001890 | 0.007752 | -0.243867 | 0.8076 | |
| S.E. of regression | 0.030664 | F-statistic | 188.4995 | | |

الجدول(5):نتائج تقدير النموذج(ARDL)لمتغيرات الدراسة

| Variable | Cof. | Std.error | t.statistic | Prob |
|--------------------|-----------|--------------------|-------------|----------|
| LEX(-1) | 0.976354 | 0.032662 | 29.89285 | 0.0000 |
| LM1 | -0.124408 | 0.054094 | -2.299855 | 0.0227 |
| LM1(-1) | 0.133079 | 0.053932 | 2.467525 | 0.0147 |
| LM2 | 0.136132 | 0.049753 | 2.736166 | 0.0069 |
| LM2(-1) | -0.143150 | 0.049465 | -2.893945 | 0.0043 |
| LSFX | -0.002626 | 0.003619 | -0.725427 | 0.4692 |
| D1 | 0.001092 | 0.003446 | 0.316810 | 0.7518 |
| D2 | 0.002265 | 0.003101 | 0.730400 | 0.4662 |
| C | 0.159748 | 0.267767 | 0.596594 | 0.5516 |
| R-squared | 0.977419 | F-statistic | | 871.1010 |
| Adjusted R-squared | 0.976297 | Prob(F-statistic) | | 0.000000 |
| S.E. of regression | 0.011957 | Durbin-Watson stat | | 1.695786 |

الجدول(6)مقارنة بين النماذج المقدره (ARDL), (OLS)

| OLS | | ARDL | |
|--------------------|----------|--------------------|----------|
| R-squared | 0.851015 | R-squared | 0.977419 |
| Adjusted R-squared | 0.846501 | Adjusted R-squared | 0.976297 |
| S.E. of regression | 0.030664 | S.E. of regression | 0.011957 |

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين باعتماد على البرنامج (Eviews9)

يتضح لنا من الجدول (4) معنوية النموذج المقدره من خلال (OLS) ككل عند مستوى المعنوية ($\text{sig.} = 0.001$)، حيث بلغت قيمة ($F=188.49$). وتشير قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.851$) إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة، كما يتبين لنا أن عرض النقدي بالمعنى الضيق أثر سلباً على سعر صرف الدينار العراقي، أي ان سعر الصرف الأجنبي سيصبح أكثر ويحصل العكس. فأن ارتفاع عرض النقد بمقدار (1) أدى إلى انخفاض سعر الصرف الدينار العراقي بمقدار (0.388). بينما هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار العراقي و مزاد العملة الأجنبية، حيث ان ارتفاع مزاد العملة الأجنبية بمقدار (1) أدى إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة (0.018)، اما بالنسبة لازمة المالية العالمية لم يؤثر على سعر الصرف في العراق، وبالنسبة لمتغير الوهمي خاص بعدم استقرار الوضع الأمني والسياسي في العراق اثرا سلباً على سعر الصرف الدينار خلال المدة البحث بنسبة (0.0018).

من خلال تقدير النموذج السابق إتضح أن نموذج سعر الصرف للدينار العراقي يعاني من مشكلة إرتباط ذاتي، وقد ظهرت المشكلة من خلال اختبار (دورين واتسون) والتي بلغت قيمتها (0.33) وتشير هذه النسبة الى وجود مشكلة ارتباط ذاتي لان قيمتها لا تقترب من القيمة المعيارية (2) ويعاني النموذج من مشكلة (عدم ثبات التباين) لان (Breusch-Pagan test) اقل من (0.05)، لذا من اجل الحصول على نتائج دقيقة من الناحية الإحصائية و الاقتصادية سوف نتطور النموذج ويتم إعادة تقديره عن طريق (ARDL)

عند تقدير النموذج يتضح لنا من الجدول (5) معنوية النموذج المقدر ككل عند مستوى المعنوية ($\text{sig.} = 0.001$) حيث بلغت قيمة ($F=937.49$). وتشير قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.978$) إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل البحث، كما يتبين لنا أن سعر صرف الدينار العراقي في الفترة السابقة أثر ايجابياً على الأسعار العالية لان معامل سعر الصرفي في الفترة السابقة شكل (0.032)، واثر عرض النقدي (M1) سلباً على سعر صرف الدينار العراقي فأن ارتفاع عرض النقد بمقدار (1) أدى إلى انخفاض سعر الصرف الدينار العراقي بمقدار (0.33) واتفق هذا مع الواقع الاقتصادي بينما عرض النقدي (M1) في الفترات السابقة اثر ايجابياً على سعر صرف الدينار العراقي.

بينما كانت الآثار المعروض النقدي (M2) متبايناً حسب الفترات الزمنية، حيث اثر العرض النقدي للفترة الحالية ايجابياً على سعر صرف الدينار العراقي بمعنى ان زيادة المعروض النقدي (M2) بمقدار (1) نتج عنه زيادة سعر الدينار العراقي بمقدار (0.13) من جهة ،ومن جهة أخرى ساهمت العرض النقدي للفترة سابقة (LM2(-1)) في تدهور سعر صرف الدينار العراقي. لان استبدال العملة بعد (2003) ساهمت في زيادة المعروض النقدي لدى المصارف من خلال زيادة عدد حسابات المواطنين المخصصة لعملية الاستبدال، وإصدار العملة الجديدة بمواصفات عالمية ساهمت في ثقة الجمهور بالدينار العراقي، وبين نتائج التقدير ان هناك علاقة إيجابية بين عرض النقود بمعنى الواسع وسعر صرف الدينار العراقي، أي ان ارتفاع عرض النقد الواسع أدى الى زيادة سعر الصرف العملة المحلية وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية لان زيادة في العرض النقدي تعنى تخفيض قيمة العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية (شليمون، 2017:12).

بينما هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار العراقي و مزاد العملة الأجنبية ،حيث ان ارتفاع مزاد العملة الأجنبية بمقدار (1) أدى إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة (5.10)، ويتفق هذه النتيجة مع واقع السياسة النقدية في العراق والنتائج التي توصلت إليها دراسة (عبدالرحمن، 2017) و(البيضان، 2012) (داغر ومحمد، 2015) حيث استنتج الدراسة الأخيرة ان السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تتميز بعدم الكفاءة وعدم الفعالية لان مزاد العملة ساهمت في زيادة الطلب على العملات الأجنبية.

اما بالنسبة لازمة المالية العالمية لم تؤثر على سعر الصرف في العراق، ولعل السبب في ذلك الى يرجع تدخل البنك المركزي في الأسواق المالية بهدف الحد من ارتفاع الأسعار وسيطرة الحفاظ على قيمة العملة الوطنية. وكذلك الحال بالنسبة لإستقرار الوضع الأمني والسياسي يرجع الى تدخل البنك المركزي العراقي بشكل مستمر في الأسواق المالية من جهة ووجود امن جهة الأخرى ان عملية عدم الاستقرار السياسي وتفشي الأمني اثر وبشكل كبير على احتياطات النقد الأجنبي في العراق حيث العراق كان يمتلك حوالي (57070) مليون دولار في سنة (2016) وانخفضت (22%) مقارنة بسنة (2014).

وقد ظهرت المشكلة من خلال اختبار(دورين واتسون) والتي بلغت قيمتها(1.78) وتشير هذه النسبة الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لان قيمتها لا تقترب من القيمة المعيارية(2)، فيما أظهر اختبار (ARCH) (Breusch-Pagan test) عدم وجود ثبات التباين باستخدام قيمة الاحتمالية(0.365)(0.357) على التوالي لتباطئين. يتضح لنا خلال الجدول(6) و بناءً على القيمة(S.E. of regression) و قيمة كل من(R-square) و (R-squared, Adjusted) ان امكاننا إقرار على ان النموذج (ARDL)افضل لان قيمة الخطأ المعيارية اقل مقارنة بقيمته في طريقة (OLS) كما ان القيمة (R-squared) في نموذج (ARDL) اكبر مقارنة بطريقة(OLS) .

الاستنتاجات و المقترحات

الاستنتاجات:

1. ان الية مزادات العملة الأجنبية التي يتبعها البنك المركزي العراقي بهدف الاستقرار الاقتصادي ساهم في تحقيق استقرار سعر الدينار العراقي مقابل دولار الأمريكي، وبين ذلك من خلال التحليل القياسي، حيث ان مزاد العملة الأجنبية ساهم في انخفاض سعر صرف الدينار العراقي، الا انها تتميز بعدم كفاءة وعدم فعالية لان مزاد العملة ساهمت في زيادة الطلب على العملات الأجنبية.
2. هناك عدة عوامل التي أثرت على سعر صرف الدينار العراقي خلال مدة الدراسة، منها المعروض النقدي، حيث ان سعر العملة العراقية إنخفضت مع زيادة معروض النقدي(M1) بمقدار(0.032) تقريباً.
3. تتباين اثر العرض النقدي(M2) على سعر صرف الدينار العراقي في الفترات الحالية و الفترات السابقة، بحيث ان الاثر في الفترة الحالية كان إيجابياً بمعنى ان زيادة معروض النقدي ساهم في ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي، بينما كان اثر عرض النقدي في الفترة السابقة (LM2(-1)) سلباً في سعر صرف الدينار العراقي. لان استبدال العملة بعد (2003) ساهمت في زيادة المعروض النقدي لدى المصارف من خلال زيادة عدد حسابات المواطنين المخصصة لعملية الاستبدال، وإصدار العملة جديدة بمواصفات عالمية ساهمت في زيادة ثقة الجمهور بالدينار العراقي.
4. على الرغم من أهمية العوامل غير الاقتصادية وأثرها على سعر صرف للدينار العراقي، الا ان هذه العوامل متمثلة ب(الازمة المالية العالمية 2008، عدم الاستقرار الامني) لم يكونا معنيين، لعل السبب في ذلك يرجع الى استخدام الاحتياطات الأجنبية من قبل البنك المركزي من الاجل تغطية الاثار السلبية للمتغيرات غير الاقتصادية.

المقترحات

1. ان استمرار البنك المركزي العراقي في مزاد العملة الأجنبية قد تسبب في انخفاض سعر الصرف نسبياً وينعكس هذا سلبياً على الاحتياطات الأجنبية، لذا التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتنشيط دور القطاع المصرفي عملية ضرورية لتحديد سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي.
2. تحقيق التوازن بين قطاعي النقدي و الحقيقي عن طريق تناسب متوازن من الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي.
3. ضرورة العمل على قياس اثار العوامل غير الاقتصادية على المتغيرات الكلية عن طريق البنك المركزي العراقي و الجهات المعنية من اجل استخدام هذه العوامل وبيان اثارها بشكل واضح و دقيق.
4. ضرورة اخذ الاستيرادات و الصادرات العراقية بعين الاعتبار ضمن العوامل التي تؤثر على سعر الصرف و الاحتياط النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي.

المصادر:**الدوريات والمجلات العلمية**

1. كبداني سيدي و فؤاد احمد، قاسم محمد، تأثير أنظمة السعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة (MENA) من الدول باستعمال معطيات (Panel) وتقنية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) ، (2013) ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد(30)، الجزائر.
2. سوسن كريم هودان الجبوري ، التحليل الكمي لمزادات العملة الأجنبية واثرها على سعر الصرف الدينار العراقي للمدة(2003-2015) باستخدام نماذج كرانجر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، السنة العادية عشر، المجلد(13)، العدد(36)، جامعة الكوفة، العراق..
3. محمود محمد ومعارج داغر ، حين عطوام، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي و النظام المعلن للمدة(2004-2012) ، (2015) ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد(21) العدد(84)، جامعة بغداد ، بغداد ، العراق
4. نجلة شمعون شليمون ، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة(2004-2015) ، (2017) ، مجلة الدراسات النقدية و المالية، المجلد(1)، العدد(2)، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق.
5. أديب قاسم شندي، سعر صرف الدينار العراقي و العوامل المؤثرة فيه، (2006)، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(11)، العراق.
6. محمود محمد ومحمد داغر ، بلال قاسم، تأثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراق للمدة(2004-2015) ، (2017) ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد(23) العدد(99)، جامعة بغداد، بغداد، العراق
7. سونيا أرزوني وارتان ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، (2016) ، المجلد(18) العدد(3)، العراق.

التقارير الرسمية:

1. البنك المركزي العراقي(2004-2018)، التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، لسنوات(2004-2018) ، مديرية العامة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق.

المراجع الإنجليزية:

1. Mussa, M., Masson, P., Swoboda, A., Jadresic, E., Mauro, P., & Berg, A. (2000). *Exchange rate regimes in an increasingly integrated world economy* (Vol. 193). Washington, DC: International monetary fund.
2. Al – aqrawi, Mohamed Shaaban and yakoob, Maher jalal, (2014), *Measuring and analyzing the major economic factors affecting the Iraqi dinar exchange rate (An applied study in Iraq from the period 1996 – 2011)* , Vol.5, No.8, Journal of Economics and Sustainable Development www.iiste.org ISSN 2222-2855 (Online)
3. Eichenbaum, M., Johannsen, B. K., & Rebelo, S. (2017). Monetary policy and the predictability of nominal exchange rates(No. w23158). National Bureau of Economic Research. <https://www.nber.org/papers/w23158.pdf>
4. Ghosh, Atish R., Jonathan David Ostry, and Charalambos G. Tsangarides, (2011). *Exchange rate regimes and the stability of the international monetary system*. No. 270. International Monetary Fund, 2011.
5. Gnimassoun, B. (2015). The importance of the exchange rate regime in limiting current account imbalances in sub-Saharan African countries. *Journal of International Money and Finance*, 53, 36-74. <https://ideas.repec.org/p/drm/wpaper/2014-22.html>
6. Hassan Muslim Q., (2016), Estimating and Analyzing the Impact of Some Economic Variables on the Fluctuations of Iraqi Dinar Exchange Rate during the Period (1995-2015), (Vol.3), Issue(). INTERNATIONAL JOURNAL OF HUMANITIES AND CULTURAL STUDIES ISSN 2356-5926. <http://www.ijhcs.com/index.php/ijhcs/article/viewFile/2424/2211>



7. IMF Country Report No. 16/11, (January 2016), Iraq: Staff-Monitored Program-Press Release and Staff Report, Washington, USA.
8. Kohler, M. (2010). Exchange rates during financial crises, https://www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt1003f.pdf
9. Rashid, A., & Saedan, M. B. (2013). Financial crisis and exchange rates in emerging economies: An empirical analysis using PPPUIP-Framework. *Business & Economic Horizons*, 9(4). https://mpira.ub.uni-muenchen.de/49832/1/MPRA_paper_49832.pdf
10. Sekkat, K., & Véganzones, M. A. (2005). *Trade and foreign exchange liberalization, investment climate and FDI in the MENA*(No. 05-06. RS). ULB--Universite Libre de Bruxelles.
11. Sekkat, Khalid, and Marie-Ange Véganzones-Varoudakis. *Trade and foreign exchange liberalization, Investment climate, and fdi in the mena countries*. World Bank, Middle East and North Africa, the Office of the Chief Economist, 2004.
12. Williamson, J. (2004). The choice of exchange rate regime: The relevance of international experience to China's decision. *Ponencia en la Central University of Finance and Economics, Beijing, 7 de septiembre de 2004*. www.iie.com/publications/papers/williamson0904.pdf.